إجراءات حماية البيئة من التلوث بالمدن الجزائرية
مدينة شلغوم العيد أنموذجا

Measures to protect the environment from pollution in Algerian cities

The city of Chelghoum El Aid as a model

حنان بوناب
جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري-
hanaebounabe@gmail.com
الأستاذ .د .إسماعيل بن السعدي
جامعة باتنة 1
bensaadi_prof@yahoo.fr
مخبر مجتمع المدينة
Lsv.uc2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/26 تاريخ القبول: 2026/05/12

ملخص :

تعتبر مشكلة التلوث البيئي مشكلة عالمية تهدد النظام البيئي، وعناصر الحياة الأساسية : الهواء، التربة والماء، و يعود سبب تفاقم المشاكل البيئية وخاصة مشكلة التلوث إلى ظهور الثورة الصناعية والتكنولوجية، الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، و النمو الديمغرافي المتزايد، إضافة إلى ضعف تطبيق القوانين البيئية في كثير من الدول.

وقد واجهت الجزائر تحديات بيئية مرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها خلال العقود الأخيرة مما دفعها الى اتخاذ إجراءات لحماية البيئة من التلوث ، فقد وضعت تشريعات محددة بجملة من

القوانين و أنشأت مجموعة من الهيئات والمؤسسات إضافة الى وضع جملة من المخططات ، وتسعى هذه الدراسة الى البحث في الإجراءات التي تتخذها الدولة الجزائرية لمحاربة التلوث و الحفاظ على بيئة سليمة وقد اعتمدنا على مدينة شلغوم العيد كنموذج لهذه الدراسة وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول مدى نجاعة هذه الإجراءات في حماية المدن من التلوث وقد استعنا بالمنهج الوصفي ، و اعتمدنا تقنية الملاحظة بالمعايشة و انطباعات الافراد لتحليل واقع المدينة ، ومن خلال البحث الميداني وتحليل البيانات و الاطلاع على الوثائق و التشريعات والمخططات التي انتهجتها الدولة الجزائرية للمحافظة على البيئة نستنتج ان هذه الإجراءات بعيدة كل البعد عن واقع المدينة و ذلك راجع الى ضعف اهتمام المسؤولين المحليين بالمشكلات البيئية و نقص الوعي البيئي لدى افر اد المجتمع وكذا ضعف المساهمة الفعلية للجمعيات البيئية.

الكلمات المفتاحية : البيئة – التلوث البيئي – ا التخطيط الحضري - المدينة .

Summary :

Environmental pollution is a global problem that threatens the ecosystem and the basic elements of life: air, soil, and water. The exacerbation of environmental problems, particularly pollution, is due to the emergence of the industrial and technological revolution, the irrational exploitation of natural resources, and increasing demographic growth, in addition to the weak implementation of environmental laws in many countries. Algeria has faced environmental challenges linked to the economic and social

transformations it has experienced in recent decades, prompting it to take measures to protect the environment from pollution. Specific legislation has been enacted, a set of laws has been established, a number of bodies and institutions have been established, and a number of plans have been developed. This study seeks to investigate the measures taken by the Algerian state to combat pollution and preserve a healthy environment, using the city of Chelghoum El Aid as a model for this study. This study addresses the question of the effectiveness of these measures in protecting cities from pollution. We employed the descriptive approach, employing the technique of observation and individual feedback to analyze the city's reality. Through field research, data analysis, and review of documents, legislation, and plans adopted by the Algerian state to preserve the environment, we conclude that these measures are far removed from the city's reality. Furthermore, local officials are showing little interest in environmental problems and a lack of environmental awareness among members of society. This is linked to the weak actual contribution of environmental organizations. Keywords: Environment - Environmental Pollution - Urban Planning - City.

حنان بوناب hanaebounabe@gmail.com

أولا. مقدمة:

تعتبر البيئة ذلك الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الانسان وغيره من الكائنات الحية ويستمد منه مقومات حياته فهو يؤثر و يتأثر بها ، فهي تعد إطارا أساسيا لحياة الانسان و مصدرا لموارده الطبيعية ، ويعتبر الاهتمام بالبيئة قديم قدم الانسان نفسه ، فقد اهتم المجتمع الدولي بموضوع البيئة من خلال إنشاء المؤتمرات و المحافل الدولية ، حيث أكدت منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1948م على "حق الانسان في التمتع ببيئة سليمة و نظيفة".

ان التوسع العمراني و الصناعي و كذا النمو الديمغرافي المتزايد وهجرة السكان الى المدن لكونها مناطق جذب يفرضها تطور النشاط الصناعي و التجاري والإداري و ما يرتبط به من توسع في فرص العمل و الإنتاج فيها ، إضافة الى الاستغلال الغير الرشيد للتكنولوجيا ، و غياب او انعدام الوعي البيئي وغيرها من العوامل التي أدت الى ظهور مشاكل بيئية متعددة التي تهدد سلامة الحياة البشرية ، حيث تنوعت هذه المشاكل بتنوع النشاطات البشرية ، و لعل من ابرز هذه المشكلات البيئية التي تعاني منها معظم المدن مشكلة التلوث البيئي بأشكاله المختلفة التي انعكست سلبا على الصحة العامة وعلى الوسط الطبيعي ،حيث أصبحت مشكلة عالمية تعاني منها الدولة المتقدمة والدول المتخلفة ، ونظرا لأخطار هذه المشكلة اهتم العالم بمسألة حماية البيئة من التلوث من خلال اتخاذ تدابير وإجراءات للحد من هذه الظاهرة. .

والجزائر على غرار دول العالم شهدت هي الأخرى مشكلة تلوث البيئة ، وبادرت منذ بدايات تبلور مفهوم حماية البيئة على المستوى الدولي ، ادراجها ضمن سياساتها التنموية ، حيث استحدثت هيئات ومخططات وقوانين و

تشريعات عديدة على عدة مراحل زمنية ، التي تهدف الى الحد من التلوث و خلق التوازن البيئي داخل النسيج الحضري .

تسعى الدراسة الراهنة الى البحث في اهم الإجراءات التي تتخذها الدولة الجزائرية عامة ومدينة شلغوم العيد خاصة لحماية المدن والبيئات الحضرية من مختلف اشكال التلوث و الكشف عن أوجه النجاح والاخفاق و التقصير لهذه الإجراءات .

أهمية الدراسة : تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في عالمنا المعاصر خاصة بعد ارتفاع في معدلات تلوث معظم مدن العالم و ازدياد المخاطر الناجمة عنه ، حيث أصبح الاهتمام بالبيئة من الأولويات في السياسات التنموية للدولة المعاصر وذلك باتخاذ إجراءات كفيلة بحماية البيئة والتقليص و الحد من التلوث .

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة في البحث في الإجراءات التي تتخذها الدولة الجزائرية لحماية البيئة من جميع اشكال التلوث المختلفة ، وذلك من خلال عرض القوانين المختلفة و المخططات البيئية ، وتسجيل انطباعات افراد المجتمع اتجاه هذه المشكلة ، إضافة الى تبيان اهم المشكلات البيئية التي تعاني منها مدينة شلغوم العيد و اهم مصادره.

منهجية الدراسة : ان متطلبات هذه الدراسة تقتضي الاعتماد على المنهج الوصفي باعتبار أننا نسعى إلى وصف واقع تلوث مدينة شلغوم العيد باستخدام أداة الملاحظة بالمعايشة .

ثانيا. ضبط المفاهيم :

1. **البيئة:**

- **لغة :** هي اسم للفعل تبوأ و أقام ، وقد جاء في معجم لسان العرب بوأتك بيتا : اتخذت لك بيتا ، وقيل تبوأه : أصلحه و هيأه ، وتبوأ : نزل و أقام ، و أباء منزلا ، وبوأه إياه ، وبواه له ، وبوأه فيه ، بمعنى هيأه و

أنزله ، ومكن له فيه ، واستباءه أي اتخذ مباءة ، و تبوأت منزلا أي نزلته و المبيئة والمباءة : المنزل ، وتبوا فلان منزلا أي اتخذه ، و بوأته منزلا : أي جعله ذا منزل[1] .

- **اصطلاحا :** عرفها مؤتمر استكهولم عام 1972 بأنها " مجموعة من النظم الطبيعية و الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان و الكائنات الأخرى "و تشمل البيئة علاقة الانسان بالإنسان التي تنظم المؤسسات الاجتماعية ، و العادات و التقاليد و القيم والأديان ، ويرتبط نجاح الانسان في البيئة على قدر فهمه لها وتحكمه فيها و استثماره لمواردها [2].

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة ، فتشمل المدينة بأكملها ، مساكنها وشوارعها و أنهارها و آبارها وشواطئها ، كما تشمل أيضا كل ما تناوله الانسان من طعام و شراب ، و ما يلبسه من ملابس بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية و غير ذلك [3].

و يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من البيئات :

البيئة الطبيعية : و هي التي يشترك فيها الانسان مع سائر الكائنات الأخرى و يطلق عليها البيئة الأساس.

البيئة المشيدة الحضرية : والتي هي من صنع الانسان بعمله و علمه و تقدمه .

البيئة الاجتماعية : و هي التي يشترك فيها مع أقرانه من بني البشر ، وتعبر عن ربطه و قبوله بين أعضاء جنسه مثل الصداقة و الإخلاص... الخ 4.

2. التلوث البيئي :

- **لغة :** مشتقة من كلمة لوث : وسخ و لطخ ومنه تلوث ، توسخ وتلطخ ، وعدم نقاء.[5]

- **اصطلاحا :** التلوث هو حدوث تغير أو خلل في النظام الإيكولوجي للبيئة و في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة من العناصر المكونة للنظام الإيكولوجي [6].

فالتلوث البيئي هو ذلك التغير الكمي أو الكيفي الذي يتعرض له النظام البيئي أو أحد مكونات البيئة الحية و غير الحية ، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه أ و احتماله حتى يختل اتزانها7 ، فالتغير الكمي قد يكون بزيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية للبيئة : كتسرب النفط إلى مياه البحار ، أو إضافة مواد سامة كالزئبق و غيرها حيث التركيزات لهذه المواد في البيئة، أما التغير الكيفي أو النوعي فينتج في الغالب من إضافة مركبات في دوراتها أو سلاسلها ، و تتراكم مثل هذه المركبات الصناعية في الهواء و الماء و التربة والغذاء، كمبيدات الآفات الزراعية و مبيدات الأعشاب و غيرها8.

و يعرف كذلك بانه كل تغيير طارئ في مكونات البيئة التي يعيش فيها الانسان و مختلف الكائنات الحية بحيث يسبب أضرار متفاوتة الخطورة لمختلف الكائنات الحية بما فيها الإنسان من أمراض و ازعاج ووفاة ...الخ و يكون لهذا التلوث مصادر طبيعية بيئية و أخرى مستحدثة من فعل البشر التي تأثر سلبا في توازن وجود الكائنات الحية[9].

أما المصادر الطبيعية للتلوث هي تلك المصادر التي لا دخل للإنسان فيها ويصعب التحكم فيها مثل البراكين و العواصف الترابية ، الزلازل والفيضانات بالإضافة إلى مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية مما يهدد التنوع البيولوجي .

أما التلوث الذي يحدث لأسباب بشرية وصناعية فهو ناتج عن الأنشطة المختلفة للإنسان فمنذ بزوغ الثورة الصناعية تعددت مصادر الطاقة واقترن الإنتاج بالاستخدام المكثف لمختلف الآلات و أنشأت مصانع تستخدم أنواعا متعددة في الطاقة مثل الفحم بأنواعه و المنتجات البترولية وأنواع الطاقة

الاشعاعية إضافة إلى النفايات المنزلية الصلبة والسائلة وعوادم السيارات و وسائل النقل المختلفة.. الخ[10].

ويمكن تقسيم التلوث الى قسمين أو نوعين [11]:

- ✓ التلوث المادي: الذي يشمل تلوث الهواء و الماء و التربة و كذلك تلوث الغذاء و الدواء.
- ✓ التلوث غير المادي : ويشمل التلوث الإشعاعي و الكهرومغناطيسي والتلوث الضوضائي(السمعي) .

3.التخطيط الحضري:

1.3 مفهوم التخطيط :

- **التخطيط لغة** :

من التسطير ، التهذيب : التخطيط كالتسطير ، تقول :خططت عليه ذنوبه اي سطرت.[12]

وخطط المكان : قسمه و هيأه للعمارة، ومنه أيضا وضع خطة مدروسة للنواحي الاقتصادية و التعليمية و الإنتاجية و غيرها للدولة.[13]

- **اصطلاحا** :

للتخطيط عدة تعاريف لمجموعة من الباحثين ومن هذه التعاريف المرتبطة بموضوع بحثنا نذكر:

يعرف **شارلز بتلها يم** : التخطيط بأنه "عملية يمكن من خلالها تنظيم جميع مجالات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) التي تستلزم ترابطا وتناسقا بين قطاعات الاقتصاد القومي ، الامر الذي يتطلب دراسة على نطاق عام و شامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بشكل منتظم و بأقصى سرعة ممكنة ، وذلك من خلال حصر الموارد الموجودة والمتاحة و التعرف على الأحوال و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة بما يمكن من

السيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة و النتائج المستهدفة من الخطة.[14]

يعرف فؤاد محمد الصقار التخطيط على أنه " أسلوب علمي يهدف إلى دراسة كافة الإمكانات والموارد المتوفرة في الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة.[15]

وهناك من يعرف التخطيط على أنه عبارة عن عملية تعاونية وليس عملية فردية، بمعنى تعاون بين النواحي الاقتصادية بما فيها رؤوس الأموال والأرباح والمكاسب والاستغلال وما الى ذلك، وتعاون بين النواحي الاجتماعية التي تتحدث عن مستوى معيشة الناس وحرية و قيمة الفرد في الجماعة، وبين النواحي الانسانية البشرية التي تريد ان تتطلع الى مستقبل زاهر غير مظلم للبشرية، فهذا التعاون يتخذ صورة مكتوبة، منشورة يقال عنها خطة[16].

2.3 التخطيط الحضري:

يعرف "**لويس ممفورد**" على أنه ذلك المجهود المبذل لتطبيق المعرفة العلمية مع مراعاة مستويات الاحكام المستقرة التي تدعمها القيم الإنسانية في تنسيق الأنشطة البشرية في الزمان و المكان على أساس مجموعة من الحقائق المعروفة عن المكان و العمل و الأفراد ، كما يتضمن أيضا توجيه عناصر البيئة وإعادة توظيفها لزيادة درجة اتساقها مع مطالب العمل التخطيطي و قدرتها على خدمته ، فالتخطيط يمثل الاتجاه الواعي و التكامل الجمعي لمختلف الأنشطة التي تقوم على حسن استغلال البيئة.[17]

فالتخطيط الحضري هو بمثابة جهود واعية ومشتركة يمكن من خلاله تصور أو إعادة تصور شكل أية بلدة أو مدينة أو إقليم حضري أو أي منطقة أوسع من ذلك و من ترجمة ذلك التصور إلى أولويات الاستثمار في المنطقة ة اتخاذ تدابير الحماية البيئية و إيجاد مساحات جديدة و مطورة

للمناطق السكنية و الاستثمارات في البنى التحتية الاستراتيجية و مبادئ تنظيم استعمالات الأرض ، فالتخطيط الحضري يهتم بالمساحات الثابتة أو الديناميكية و حماية الأماكن و المواقع الخاصة و العلاقات المتبادلة بين النشاطات و الشبكات المختلفة و التقاطعات و العقد الهامة ضمن المنطقة.[18]

3. المدينة :

- لغة : للمدينة عدة معاني في قاموس اللغة العربية ، إذ يقال مدن المكان أي أقام به ومنه المدينة ، و كلمة مدينة مفاعلة من دنت أي ملكت ، وفي هذا السياق يقال لأمة أنثى العبد مدينة أي مملوكة ، من الدين ومنه قولك أنا مدين لك بكذا ، والمدينة تعني أيضا الحضن[19] .
- اصطلاحا : إن مفهوم المدينة و تفسير الحياة الحضرية في ضوء المفاهيم الإيكولوجية في العصر الحديث يرجع إلى مدرسة شيكاغو و من رواد هذه المدرسة " روبرت بارك " و الذي عرف المدينة على أنها : " منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر لها أنماط ثقافية خاصة بها ، حيث تشكل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية و اجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها [20].

فالمدينة هي عبارة عن نسق اجتماعي يتضمن أبعاد إيكولوجية وجغرافية و تاريخية و إدارية و سياسية و قانونية و اقتصادية و معمارية و هندسية متميزة و ينطوي على درجة أكبر من التنظيم الاجتماعي ، ودرجة أكثر كثافة من الاتصالات الخارجية و الداخلية في الوقت الذي يكون فيه النسق منطلق لحركات التغيير الاجتماعي و مكان للتفاعل الثقافي و التقدم العلمي و التكنولوجي إذ قورنت بأنساق اجتماعية أخرى[21] .

ثالثا : الإجراءات التشريعية و القانونية لحماية البيئة .

تبرز أهمية القانون في قدرته على تنظيم المجتمعات موضحا بذلك العلاقة بين الأفراد داخل هذه المجتمعات واضعا للمعالم التي تبين و توضح

الحقوق والواجبات مما يساعد على استقرار المجتمع ، فالقانون من حيث أهميته الاجتماعية لابد أن يتوافق و المتغيرات و المستجدات التي تطرأ على المجتمع ويقوم بإشباع حاجيات الدولة ، التي تتقاطع بدورها بالمشكلات التي تصيب المجتمع ، فللقانون وظائف أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية فهو من بين أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي أو من بين المشكلات الحديثة التي يعاني منها المجتمع ليس على المستوى المحلي أو الوطني فحسب بل حتى الدولي بشكل عام ، هي تلك المشكلات البيئية التي أضحت تهدد الانسان وسلامة الكرة الأرضية[22].

لحماية البيئة بالمدن الجزائرية و استدامتها تم وضع قوانين متعددة النصوص وتميزت غالبيتها بمعالجة أسباب التلوث والتدهور البيئي ووقد شهد الإطار القانوني و التشريعي في مجال حماية البيئة بالمدن الجزائرية تطورا كبيرا منذ الاستقلال الى غاية اليوم و مرت بعدة مراحل ، كل مرحلة تميزت بنظرة جديدة و مستحدثة ، وكاستدراك لما فات في المرحلة التي سبقتها ويمكن اختصار المراحل التشريعية والقانونية التي مرت بها الجزائر كما يلي:

في مرحلة الستينات ورغم حداثة الاستقلال فان الاهتمام بالبيئة لم يغب تماما حيث صدرت عدة تشريعات تتعلق ببعض جوانب حماية البيئة ، منذ سنة 1963 أسندت مهام حماية الطبيعة في الجزائر الى وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ، وقد نظم المرسوم مختلف المديريات التابعة لها منها : مديرية الغابات و مديرية الدفاع و استصلاح الأراضي ومع مرسومي 1965* و 1969 *تم تعزيز هذا التنظيم حيث حددت الهياكل الداخلية وصلاحيتها [23].

بعد انعقاد ندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بإستكهولم عام 1972 ، استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 ، وكانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة ، و تتميز اللجنة بالطابع الوزاري المشترك ، وبذلك تتولى الاتصال بين الوزارات المعنية بالأمر ، كما

تسهر على نشر الأخبار و تطوير حركة التنشيط المتخذة في هذا الميدان ، كما تتولى تامين تنسيق عملية تحضير الإجراءات و البرامج ذات الطابع الوزاري المشترك[24].

وفي سنة 1977 أسندت مهمة حماية البيئة إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي و حماية البيئة وذلك بموجب المرسوم رقم 77_119 المؤرخ في 15 اوت 1977 ، وبعد التعديل الحكومي لسنة 1979 أحدثت كتابة الدولة للغابات و التشجير وانحصرت صلاحياتها البيئية في المحافظة على البيئة[25] .

وفي سنة 1983 تم صدور أول قانون متعلق بحماية البيئة 83_03 و المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1403 الموافق ل 5 فيفري 1983 و الذي يهدف حسب المادة الأولى منه الى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة ترمي إلى :

- ✓ حماية الموارد الطبيعية .
- ✓ اتقاء كل شكل من أشكال التلوث و المضار و مكافحته.
- ✓ تحسين إطار المعيشة ونوعيتها[26].

وفي سنة 1984 تم ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة إلى وزارة الري و البيئة و الغابات ، من خلال المرسوم رقم 84_12 وقد عملت هذه الهيئة الجديدة على التكفل بالمشاكل البيئية و قد توصلت إلى إعداد برنامج عمل تناول العديد من التدابير للحد من انتشار التلوث سواء تعلق الامر بالبحار او المناطق الحضرية وكذا الموارد الطبيعية[27].

وفي سنة 1986 ضمت مصالح البيئة ضمن وزارة الداخلية و البيئة .

وبحلول عام 1992 تم تحويل اختصاصات البيئة من وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي.

عام 1994 تعود مصالح البيئة الى وزارة الداخلية مرة أخرى و بمقتضى المرسوم رقم 94_247 المؤرخ في 10 اوت 1994وبموجبه تم انشاء المديرية العامة للبيئة ، ولها أوليت البيئة عناية أكبر من خلال المهام التي أسندت

اليها :

- ✓ تحديد القواعد الرامية للمحافظة على الأوساط التي تعتبر عرضة للتلوث.
- ✓ تقنين شروط و كيفية تخزين ونقل و معالجة النفايات .
- ✓ اجراء جرد للمواقع الطبيعة ، وانشاء تطوير حدائق التسمية و المساحات الخضراء.
- ✓ مشاركة كل الوزارات المعنية بالقواعد الرامية الى المحافظة على الأوساط الطبيعية سواء نباتية أو حيوانية[28].

وقد تم افراد البيئة بجهاز اداري خاص فقط بمهمة حماية البيئة سنة 1996 ، و التي عرفت نوعا ما من الاستقرار مهما انعكس على فعاليتها اذ لأول مرة يتم اعتماد مخطط وطني للبيئة سنة 1996[29] واستحداث مفتشيات البيئة على المستوى المحلي و دخلت الإصلاحات و التعديلات التشريعية و المؤسسية مرحلتها النشطة خلال هذه الفترة.

ومع استمرار الاهتمام العالمي الدولي بحماية البيئة و بداية ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ، و الذي تأكد في قمة جوهانسبورغ بجنوب افريقيا عام 2002 ، صدر في الجزائر القانون رقم 10_03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و ذلك سنة 2003[30].

ومن بين أهداف هذا القانون :

- تحديد المبادئ الأساسية و قواعد تسيير المدينة .
- ترقية تنمية وطنية مستدامة لتحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان الحفاظ على مكوناتها.
- اصلاح الأوساط المتضررة .
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية و كذلك استعمال التكنولوجيات النظيفة.

- تدعيم الاعلام و التحسيس و مشاركة الجمهور و مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة[31] .

رابعا : الإجراءات التخطيطية :

1. التخطيط البيئي في الجزائر :

يعرف التخطيط البيئي على أنه نظرة شاملة وواقعية ومتكاملة لكل ما يقيمه و يستغله الانسان ضمن الحيز الجغرافي الذي يشغله ، كما يتضمن معالجة مجموعة كافة المشاكل البيئية الناجمة ، أو قد تنجم عن استغلال و تنمية هذا الحيز وتحسين النوعية البيئية مع الأخذ بالاعتبار بعدها الإقليمي ، وعليه فإن عمليات التخطيط البيئي يجب أن تعنى بالمكونات الطبيعية و المشيدة للبيئة على حد سواء، كما تعنى بالتغيرات الهيكلية في هذه المكونات ، خاصة تلك التي تؤدي إلى تردي النوعية البيئية ،[32] فالتخطيط مطلب ضروري في السياسة البيئية ، يسمح بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية و مقتضيات حماية البيئة ، فهو من جهة يسمح بتحقيق الاستغلال العقلاني للبيئة بما يلبي الحاجات الضرورية للسكان دون الاسراف في استعمال الموارد و من جهة أخرى يمكن من خلال تخطيط المجال تفادي حدوث الانتهاكات البيئية دون التوقف في مسار التنمية.

و التخطيط البيئي هو ذلك التخطيط الذي يركز بشكل كبير على البعد البيئي في عمليات التخطيط من أجل الحفاظ على الموارد البيئية و مواجهة مختلف المشكلات البيئية، وقد أقرت الجزائر على غرار الدول النامية عدة مخططات لأجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية و يكون ذلك وفق تقدير الإمكانيات وتسطير الأهداف التي يجب بلوغها.

و من خلال ما سبق بيانه يمكن اعتبار المخطط البيئي كل مخطط يتناول عنصرا واحدا من العناصر البيئية او جميعها كالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وغيرها من المخططات التي سيتم التطرق اليها:

1.1 التخطيط المتعلق بقطاع المياه :

يهدف الى تخطيط تعبئة الموارد المائية واستعمالها إلى تلبية طلب الماء في كل الاستعمالات المنزلية والصناعية...و الى توازن التنمية الجهوية و القطاعية ، وذلك برفع كميات الموارد المائية و حماية نوعيتها و ترشيد استعمالها بالتوافق مع البيئة و الموارد الطبيعية الأخرى[33] ، كما يهدف الى الوقاية من الاخطار المرتبطة بالظواهر الطبيعية الاستثنائية مثل الجفاف والفيضانات و تسييرها.

2.1 المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة :

اصدر المشرع الجزائري القانون 01-19[34] المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها ويهدف الى :

- حماية البيئة من الآثار الضارة للنفايات ، وحماية التنوع البيولوجي.
- إيجاد توازن بين النشاطات الاقتصادية والتنمية المستدامة و بين الحفاظ على البيئة .
- تقليل التأثيرات السلبية للنشاطات البشرية.

3.1 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[35] : ويهدف هذا المخطط الى ما يلي :

- تخطيط و تنظيم استغلال المجال الوطني بشكل متوازن و مستدام .
- تحديد التوجيهات و الأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية منسجمة و مستدامة.
- إرساء المبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل و التجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية و مساحات الحواضر الكبرى.
- تحديد مبادئ واعمال التنظيم الفضائي و التي تشمل الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية و مناطق التراث التاريخي و الثقافي .

- تعبئة الموارد المائية وتوزيعها و تحويلها و تنمية برامج الاستصلاح الزراعي والري.

4.1 المخطط العمراني : هذا النوع من المخططات جاء للتأكيد على تضمين البيئة في مجال سياسة التعمير و التي تقوم على مبدأين أساسيين : مبدأ الموازنة و مبدأ الملاءمة ما بين المخطط والبيئة ويشمل كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

5.1 المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة 1996 :

نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر ، اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني العملي للبيئة الذي يتضمن جملة من الأهداف و التوجهات :

- التعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها.
- تحديد الأسباب المباشرة و غير المباشرة لظاهرة التلوث .
- اعتماد نظام الأولوية لمعالجة التلوث.

5.1 المخطط الوطني من اجل الاعمال البيئية و التنمية المستدامة 2001:

بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها لسنة 2000 تم التحضير للمخطط الوطني من اجل الاعمال البيئية والتنمية المستدامة واعتمد من قبل الوزراء بتاريخ 12 اوت 2001 ونظرا لما كشف عنه التقرير من تدهور خطير للبيئة و ضرورة القيام باتخاذ تدابير استعجالية لوقف هذا التدهور البيئي الخطير ، حيث حدد المخطط مجموعة من الأهداف صنفها الى صنفين : يشمل الصنف الأول الاعمال التي تستهدف تحسين التصرف السليم في البيئة و التعزيز المؤسساتي و يشمل الصنف الثاني القيام بأعمال نموذجية مواكبة ذات القيمة التباينية العالية .

كما يهدف المخطط الى تزويد المواطنين بمياه الشرب و تحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير ، وتسيير النفايات الصلبة و المنزلية و الخاصة و محاربة التلوث الصناعي....الخ .

6.1 الميثاق البلدي لحماية البيئة و التنمية المستدامة :

اعتمد هذا الميثاق في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004 ومن ضمن أهدافه تحديد الاعمال الواجب القيام بها من طرف السلطات البلدية من اجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة ، وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستديمة على مستوى البلديات ، واشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء ، تضمن الجزء الأول الإعلان العام الموجه للمنتخبين المحليين ، و المخطط المحلي للعمل البيئي أجندا 21 المحلية لعام 2001-2004 ، كما شمل عرضا للمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة.

7.1 التخطيط البيئي المحلي أجندا 21 المحلي لعام 2001-2004 :

تهدف أجندا 21 إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستديمة للبلدية على نحو ما أقره المجتمع الدولي في يونيو 1992 في ريو دي جانيرو . كما حثت على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة و المشاركة و المشاورة مع كل الشركاء الفاعلين وممثلي المجتمع المدني ، و تبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متجانس و برامج مشتركة لمكافحة التلوث و المحافظة على العناصر البيئية و ذلك بإحداث أدوات و آليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا و غير مكلف[36].

خامسا : الإجراءات التوعوية و التربوية والتحسيسية.

1. **مشاركة السكان في حماية البيئة :** المشاركة الشعبية في حماية البيئة هي الأسلوب الذي يتمكن به أعضاء المجتمع الواحد من التأثير الإيجابي و الفعال في بيئاتهم ، وذلك بالتنفيذ الفعلي في حماية البيئة من أخطار

التلوث و نشر الوعي البيئي و إزالة القمامة و المشاركة الفعلية في التشجير و متابعة تجميل الحدائق و تنظيف الطرقات[37].

إن عامل مشاركة أفراد المجتمع من بين أهم العوامل التي يتمكن بها أفراد المجتمع من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات و البرامج التي تأثر على حياتهم و التعرف على حاجياتهم ، و المشكلات وكيفية حلها ، وبالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم ، و للمشاركة دور مهم في تنمية المجتمعات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية و ليس هناك تنمية حقيقية بدون حماية بيئية ، كما للمشاركة الشعبية دور مهم في هذا المجال من خلال نشر الثقافة البيئية و الوعي البيئي عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، ومن بين مظاهر المشاركة الشعبية تعزيز الوعي البيئي لدى السكان من خلال:

1.1 الثقافة البيئية : وهي وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها ، فهو مسؤولية فردية وجماعية تهدف إلى حل المشكلات ومنع ظهور مشكلات جديدة وتهدف الثقافة البيئية إلى :

- خلق الوعي بأهمية البيئة لجهود التنمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية.
- مساعدة الانسان على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة التفاعل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الفيزيائية و البيولوجية و التكنولوجية .
- تنمية روح المسؤولية و التعاون بين البلاد بصرف النظر على مستوى تقدم كل منها.
- تزويد الفرد و المجتمعات بالوسائل الازمة لتغيير علاقة التكامل بين هذه العناصر المختلفة في المكان والزمان بما يساعد عل استخدام موارد العالم لتلبية الاحتياجات البشرية .

- اشراك جميع السكان على جميع المستويات و بطريقة مسؤولية عن صياغة القرارات و التي تنطوي على المساس بنوعية بيئاتهم الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية و في مراقبة تنفيذها.
- تحقيق وعي واضح بالتكامل الاقتصادي و الايكولوجي و السياسي في العالم المعاصر.
- تعلم مهارات التعامل مع البيئة و التي يجب أن تقي و تهتم بها التربية البيئية من أجل مواجهتها للمشكلات و العمل على حلها بحيث يكون للفرد الدور المتميز في هذا الشأن.

2.1 التربية البيئية : وهي عملية تكوين القيم و الاتجاهات و المهارات و المدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المتعددة التي تربط الانسان و حضارته بمحيطه الحيوي والفيزيائي ، فهي عملية تربوية موجهة لكافة شرائح المجتمع لتعديل سلوكهم نحو البيئة ، وقد تم تحديد أهداف التربية البيئية وفق ماجاء في مؤتمر تبليسي[38] :

- تعزيز الوعي بترابط الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية في المناطق الريفية و الحضرية
- تأمين فرص لكل شخص لاكتساب المعرفة و المهارات الضرورية لحماية البيئة و تحسينها .
- خلق أنماط جديدة من السلوك عند جميع الناس أفرادا و مجتمعات اتجاه البيئة.
- أن تنظر إلى البيئة نظرة تكاملية من مختلف الجوانب.
- أن تكون عملية مستدامة و في كافة المراحل الدراسية.
- الاستعانة بالفروع العلمية المختلفة للوصول إلى نظرة شمولية متوازنة.

- أن تدرس القضايا البيئية الكبرى من وجهات نظر محلية ، وطنية و إقليمية و دولية ، لتتكون عند التلاميذ صورة من الظروف البيئية في المناطق الجغرافية المختلفة.
- أن تساعد التربية البيئية المتعلمين على كشف أعراض و أسباب المشكلات البيئية الحقيقية .

3.1 الوعي البيئي : وهو إدراك الفرد لنفسه و للبيئة المحيطة به و الاستجابة لكل القضايا و الأمور التي تخصه و تعنيه ، ويعتبر نشر الوعي البيئي من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع القضايا البيئية ، فتوعية فئات المجتمع بقضايا البيئة تعتبر حافزا هاما لمشاركتهم بطرقة مباشرة أو غير مباشرة .

إن إدراك المجتمع للقضايا البيئية بأبعادها المختلفة وواجبه نحوها يعتبر عنصرا أساسيا لنجاح أية استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ، فإذا لم تقدر فئات المجتمع قيمة الموارد الطبيعية و تستخدمها بكفاءة أكثر ، سيبقى تدهور البيئة مستمرا ، ومما لاشك فيه أن هذا سوف يحد من استمرارية التنمية و يعقدها و هذا ما اكد عليه في إعلان " ريو " حول البيئة والتنمية و جدول أعمال القرن 21 و أيضا آفاق المستقبل و محاور برنامج العمل العربي للتنمية المستدامة [39].

4.1 الاعلام البيئي : وهو استخدام وسائل الاعلام و الاتصال الجماهيري المقروءة و المسموعة و المرئية في الدعوة للمشاركة بتغيير السلوك وتعزيز المشاركة الشعبية بغرض الخطط المتعلقة بالسياسة البيئية على السكان و تنويرهم من خلال تقديم المعلومات التي تساعد على التغيير إلى الأفضل[40].

ومن وسائل الاعلام البيئي :

- **الوسائل التقليدية :**

- ✓ الصحافة المكتوبة : تتمثل في الجرائد و المجلات المتخصصة بالبيئة و التي تنشر مقالات و تحقيقات عن التلوث وغيرها من المشكلات البيئية.
- ✓ الإذاعة : للإذاعة دور فعال في نشر الوعي البيئي من خلال البرامج التوعوية و نشر نصائح يومية لحماية البيئة.
- ✓ التليفيزيون : من خلال الأفلام الوثائقية و البرامج المختلفة للكبار والصغر حول السلوك البيئي السليم بالإضافة الى النشرات الإخبارية.
- ✓ الملصقات و الإعلانات : التي يتم وضعها في المدارس و المستشفيات و الجامعات والمساجد و غيرها من المؤسسات الاجتماعية العمومية والخاصة ، وكذا نشر مطويات و كتيبات تعريفية توز في المدارس او الجامعات او المناسبات البيئية.

- الوسائل الحديثة :

ويتم ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة وذلك بنشر مقاطع فيديو عن حملات تنظيف أو تشجير وغيرها وكذا صور توعوية . إضافة الى التطبيقات الذكية الخاصة بكيفية إعادة تدوير و التنبؤ بجودة الهواء او ترشيد إستهلاك الطاقة .

- الوسائل التفاعلية :

_ المؤتمرات والندوات البيئية : تبادل الخبرات و المعلومات

_ المعارض : عرض تقنيات صديقة للبيئة .

_ المسرح والأنشطة الثقافية : مسرحيات مدرسية أو عروض توعوية .

2 . الجمعيات البيئية :

تشكل الجمعيات البيئية أحد أهم المصادر الأساسية التي تساهم في نشر الوعي البيئي لأفراد المجتمع باعتباره (الوعي البيئي) خطوة أساسية لحماية

البيئة و الحفاظ عليها من خلال تكوين الفرد واكسابه سلوكيات إيجابية نحو البيئة ، وفي هذا الصدد و فيما يتعلق بالجمعيات فقد شهد المجتمع الجزائري منذ التسعينات و كنتيجة للتعددية السياسية توجها نحو التركيز على تطوير العمل التطوعي و المؤسسي للمجتمع المدني خاصة بعد صدور قانو 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات و الذي ساعد في ظهور العديد من الجمعيات التي تهدف الى ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي وغيرها من مجالات الحياة الاجتماعية ، ومن هنا ظهرت جمعيات حماية البيئة في كثير من جهات الوطن للوقوف على حجم التدهور البيئي الذي يشهده العالم عموما والجزائر خصوصا ، من أجل تنسيق الجهود و تكثيفها للعمل على تحقيق نتائج إيجابية تعنى بالبيئة و سلوكيات الفرد اتجاهها ومن بين الأهداف التي تسعى الى تحقيقها :

_ اعلام وتربية الجمهور من اجل نشر الوعي به.

_ تكوين اشخاص مختصين مثل المنشطين و الإداريين .

_ المشاركة و المشاورة مع المنتخبين و أصحاب القرار.

_ نشر المعلومات عبر وسائل الاعلام المختلفة .

_ اللجوء الى القضاء في حالة التلوث و خالفة قوانين حماية البيئة.

_ اصدار نشرات او مجلات.

_ تسيير الأوساط الطبيعية.

سادسا: مدينة شلغوم العيد : النشأة والتطور:

تعتبر مدينة شلغوم العيد من المدن القديمة التي تتميز بخلفية تاريخية تدل عليها الآثار الرومانية التي اكتشفت مؤخرا تتمثل في الحفريات على مستوى حي جامع لخضر " بوقرانة" ، وكانت تابعة الى بايلك الشرق

وتخضع لسلطة باي قسنطينة ، وخلال الاستعمار الفرنسي وبعد خضوع الإقليم لفرنسا ، فقد شهدت المنطقة عدة تغيرات .

قبل سنة 1870 م كانت تسمى بسوق الخميس نسبة للسوق الأسبوعي الذي كان يقام بالمنطقة كل يوم خميس . وفي سنة 1871 تم انشاء أول برج إداري (دار الحاكم) لفرض هيمنة المستعمر و مراقبة المنطقة بعدها قام Relais Fonda بإعطائها اسم Relais Seigle .

وفي سنة 1872 م أقام المعمرون بالمنطقة لتمكنهم من استغلال الأراضي الزراعية الخصبة التي تزخر بها المنطقة على ضفاف وادي الرمال ، اما في سنة 1873 م اطلق احد قادة الجيش الاستعماري عليها اسم Châteadun du rhmel ، ثم سنة 1874م أنشأت البلدية المختلطة تحت نفس الاسم تضم كل من المشيرة ، أولاد خلوف ، المغلسة ، وادي العثمانية ، واد سقان و التلاغمة.

سنة 1892 تم شق الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين الجزائر العاصمة ومدينة قسنطينة مما أعطى إنطباعا متفائلا لدى المسؤولين حول مستقبل هذا الأخير ففكروا في إعطائه طابعا عمرانيا مبنيا على أسس مدروسة وقواعد قانونية وإدارية فعملوا على جلب السكان بإقامة التجهيزات وتوزيع القطع الصالحة للبناء مع إعطاء بعض الامتيازات الخاصة حيث ظهر ما يسمى les lots jardins ، فكان المستفيدون من القطع الصالحة للبناء يحصلون على قطع أخرى من المروج الموجودة على ضفاف وادي الرمال وبذلك ارتفع عدد السكان الى 2500 شخص وانشات البلدية ذات السلطة المطلقة في 18 أكتوبر 1921 م .

1. **الموقع الجغرافي:** مدينة شلغوم العيد هي احدى بلديات ولاية ميلة (ولاية ميلة هي احدى ولايات الشرق الجزائري) تقع ضمن السهول العليا القسنطينية وتشمل تضاريس مختلفة ، تتربع على مساحة قدرها

274.26كلم² ، حيث يمر عليها الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين ولاية قسنطينة و الجزائر العاصمة و الطريق الوطني رقم 100 الذي يربط ولاية جيجل بولاية باتنة ، إضافة الى الطريق السيار الذي يمر شمال مركز البلدية ، وهي قريبة من السكة الحديدية التي تبعد عن مركز المدينة ب 9 كلم ،

تبعد مدينة شلغوم العيد بمسافة تقدر ب 54 كلم عن مدينة قسنطينة ، 55 كلم عن مدينة ميلة و 76 كلم² عن مدينة سطيف ، يحدها من الشمال جبل غروز ذو ارتفاع يقدر ب1187 م و جنوبا جبل تيكويا بارتفاع يقدر ب : 1192 م ، بالإضافة الى وادي الرمال الذي يعتبر حاجزا يمنع توسع المدينة من الجهة الجنوبية.

2. **الموقع الإداري :** بلدية شلغوم العيد تابعة إداريا لولاية ميلة منذ التقسيم الإداري الأخير سنة 1984 م وهي مركز دائرة شلغوم العيد التي تظم كل من بلدية عين الملوك ، وادي العثمانية ، بلدية شلغوم العيد ، حيث تتربع على مساحة تقدر ب : 254 كم² ، لها حدود مع سبع بلديات على النحو التالي:

- ✓ من الشمال : كل من بلديتي عين ملوك و بن يحي عبد الرحمان .
- ✓ من الجنوب : كل من بليتي أولاد خلوف والمشيرة .
- ✓ من الشرق : كل من بليتي وادي العثمانية و التلاغمة.
- ✓ من الغرب : بلدية تاجنانت.

كما تعتبر حلقة ربط هامة بين العديد من الولايات :

- ✓ ولاية قسنطينة شرقا.
- ✓ ولاية باتنة جنوبا .
- ✓ ولاية سطيف غربا.
- ✓ ولاية ميلة وجيجل شمالا.

هذا الموقع المهم جعلها منطقة قابلة للتمدن والتحضر و استيعاب المشاريع الوطنية الضخمة، و رغم صغر حجم المدينة الا انها تحتل المرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية على مستوى دوائر ولاية ميلة ، حيث بلغ عدد السكان خلال إحصاء 2020 م حوالي 117142 نسمة [41] حيث تتركز فيها أنشطة اقتصادية وخدمات اجتماعية مختلفة مما جعلها مركز جذب للسكان.

وتعتبر بلدية شلغوم العيد ثاني أكبر مركز حضري في ولاية ميلة ، ورغم تميزها بالطابع الزراعي ، إلا أنها تتميز بوجود أنشطة صناعية هامة ومنطقة للنشاط الحرفي و التجاري ، فالمنطقة الصناعية تحتوي على وحدات صناعية كبيرة وعالية مثل **HENKEL** للمنظفات الشريك الألماني ل **ENAD** [42]وغيرها من الوحدات الصناعية الأخرى كوحدة **LATINA** للمصبرات والطماطم ووحدة انتاج الأحذية العسكرية ...الخ ، وفي الميدان التجاري تتوفر المدينة على سوق الجملة للخضر و الفواكه الذي يعد من اهم أسواق الجملة المتوفرة على المستوى الوطني فقد اصبح في وقت قصير ملتقى للتجار من الشرق و الغرب و الوسط والجنوب ، كما يوجد بالبلدية نشاط تجاري مهم يتمثل في تجارة الجملة الخاصة بالمواد الغذائية و قد دخلت هذه السوق شركة ذات سمعة عالمية **EURL FINANCE ONE** الكائن مقرها ببني مسوس الجزائر إضافة الى سوق المواشي وسوق السيارات ...الخ

سابعا : مصادر التلوث بمدينة شلغوم العيد : يعتبر التلوث تهديدا بيئيا يتعرض له سكان المدينة التي تزداد ملوثاتها بسبب النمو الحضري من جهة والتطور الاقتصادي والصناعي من جهة أخرى ، حيث أصبحت تأثيراتها السلبية واضحة للعيان ، و فيما يلي أهم المصادر الملوثة لمدينة شلغوم العيد :

1. **الأسواق:** تعتبر الأسواق عنصرا أساسيا في تخطيط المدن، رغم أهميتها إلا أنها تعاني من عدة نقائص المتمثلة في تموضعها الغير مناسب أو تسييرها .... ويوجد بمدينة شلغوم العيد عدة أسواق نذكر في مقدمتها سوق الجملة للخضر و الفواكه لأهميته الاقتصادية والاجتماعية فهو يعتبر نقطة جذب للتجار لتموقعه على الطريق الوطني رقم 05 ، ولاعتباره سوق وطني فقد ساهم في التطور الاقتصادي ، مما ساعد على خلق و نمو الوظيف التجارية للمدينة ، رغم الأهمية التي تميزه الا انه نتج عنه مشاكل بيئية فأصبح يؤثر سلبا على المدينة ، لانتشار القمامة و الرائحة الكريهة وغيرها من المخلفات التي يتركها التجار ، إضافة الى السوقي اليومي العشوائي المتواجد بوسط المدينة للخضر و الفواكه ، والسوق الأسبوعي الذي يقام كل يوم خميس و سوق المواشي كل يوم اربعاء ، وكذلك السوق التجاري لمختلف الأنشطة.
2. **التلوث الصناعي :** التلوث بالنفايات الصناعية يعتبر من أكثر المشكلات البيئية خطورة على صحة السكان مما تخلفه من تلوث الهواء والماء والتربة ، وهي النفايات التي تخلفها المؤسسات (اقتصادية _ حرفية _ صناعية _ خدمية) وهذا النوع من النفايات يسبب التلوث بدرجة كبيرة ، والتي تتضمن مواد سامة بكميات متفاوتة و تشكل خطورة على البيئة اذا لم تعالج و لم تخزن بطريقة منتظمة . يوجد بمدينة شلغوم العيد ثلاث مناطق صناعية ومنطقة النشاطات في الجهة الشرقية للمدينة قريبة من النسيج العمراني للمدينة مما يخلف مشاكل بيئية ، و من خلال التحقيق الميداني و الاطلاع على محاضر البلدية واستجواب سكان المدينة تبين ان اغلب السكان خاصة الذين يقطنون بالقرب من المنطقة يعانون من أمراض تنفسية و قد سجلت حالات مرضية متعددة كالربو وسرطان الرئة وغيرها من الامراض المتعلقة بالجهاز التنفسي وهذا ناتج

عن التلوث الهوائي ، إضافة إلى وجود المحاجر في الجهة الشمالية الغربية للمدينة و ما تطرحه من مشاكل التلوث الهوائي .

3. **التلوث بالنفايات المنزلية وما شابهها :** وهي النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية ، وتتكون من مواد عضوية ، مواد معدنية و النفايات الناتجة عن الحدائق و البساتين ، الإدارات والمدارس وغيرها و تعد هذه النوعية من النفايات مصدرا لحدوث التلوث البيولوجي حيث انها تصبح وسطا ممتازا لجذب الحشرات والجراثيم ، ويزداد الامر سوءا في حالة بقائها فترة طويلة خاصة في فصل الصيف حيث ترتفع درجة الحرارة و الرطوبة و تصبح موطنا لأصناف عديدة من الميكروبات و الطفيليات .
4. **نفايات البناء:** و هي النفايات الناتجة عن نشاطات البناء و البقايا الناتجة عن الحفر و التهديم ...الخ.

ثامنا: الإجراءات التي تقوم بها بلدية شلغوم العيد في مجال حماية البيئة من التلوث:

أولت الجزائر أهمية كبيرة لحماية البيئة ، حيث وردت أجهزة مختلفة تسهر على الحماية البيئية في التشريع مبرزا دور الجماعات المحلية في المادة 07 من قانون حماية البيئة واهمها البلدية" القانون 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية " لكونها أكثر مؤسسة قربا من المجتمع ، مما يجعلها على دراية بمشكلات المدينة في اطار تحسين المستوى المعيشي و الصحي للمواطن مع اتخاذ كل الإجراءات الوقائية و الردعية في حدود الإمكانات المادية و البشرية المتاحة من اجل تلبية حاجات المواطنين ،حيث تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع و التنظيم المعمول بهما، وطبقا لأحكام المرسوم التنفيذي 368/20 المؤرخ في 2020/12/08 الذي يتضمن إعادة تنظيم المكتب البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية ، تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي يكلف

بالاتصال مع المصالح المعنية بضمان على الخصوص المهام الرئيسية بأحكام المواد 06 من المرسوم التنفيذي 368/20 ومن مهام هذا الهيكل البلدي[43] ما يلي:

1. الرقابة والتفتيش و تنفيذ التدابير الرامية إلى حفظ الصحة و النظافة العمومية:

- رفع الخروقات او الانتهاكات التي تمس بنظافة المحيط والصحة العمومية.
- المساهمة في تطبيق التدابير الصحية المعمول بها.
- تحديد المنشآت والمؤسسات الخاضعة للرقابة و التفتيش.
- إبداء الرأي بشأن اقتراحات تعليق او سحب رخصة الاستغلال في حالة عدم احترام التنظيم المتعلق بالمؤسسات المصنفة في مجال حماية البيئة.
- مراقبة نظافة المطاعم و أماكن الاطعام الجماعي على المستوى البلدي.
- الرقابة على تطبيق الشروط الصحية من قبل أعوان النظافة و كل الهيئات المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية وما شابهها.
- السهر على تطبيق الشروط الصحية من قبل أعوان النظافة في مجال تسيير النفايات المنزلية وما شابهها .
- تأطير الجوانب الوقائية للتدخل البلدي في مجال تسيير النفايات المنزلية ونقلها ومعالجتها.
- المساهمة في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني لمعالجة النفايات على المستوى البلدي في المجال المتعلق بمعايير النظافة.

2. رقابة النظافة المرتبطة بتوزيع المياه الصالحة للشرب و السقي ومعالجة مياه الصرف الصحي و كذا التجمعات المائية.

- السهر على احترام شروط الصحية لجمع المياه الصالحة للشرب و المصبات و مياه الصرف الصحي و معالجتها وتوزيعها و تصريفها .

- السهر على احترام الشروط الصحية لمياه السقي.
- المساهمة في معالجة او القضاء على مصادر المياه غير الصالحة للاستهلاك.
- تحديد النقاط السوداء مصدر التلوث او المهددة بالتلوث.

3. رقابة جودة المنتجات الموجهة للاستهلاك البشري و الحيواني.
4. الوقاية من الامراض المتنقلة و مكافحتها.
5. الأنشطة الجوارية و حملات التوعية للمواطنين في المسائل المتعلقة بالصحة والنظافة العمومية.

- تحضير مخطط اتصالي و القيام بحملات التوعية بمختلف أنواعها تجاه المواطنين بناء على التدابير التي تتخذها السلطات العمومية خصوصا في حالة انتشار الامراض او الأوبئة سريعة الانتقال بين الأشخاص.
- تحضير مخططات توعية و اتصالية دائمة في المسائل المتعلقة بالصحة و النظافة و تنفيذها.
- التنسيق مع لجان الاحياء والحركات الجمعوية للنشاطات الهادفة الى اعلام وتوعية المواطنين وكذا تنظيم جميع أنواع الحملات التطوعية للنظافة و الصحة لاسيما في فترات الأوبئة.
- المساهمة في تنفيذ المخططات التحسيسية و الحملات الوطنية و المحلية التي تطلقها الدولة او القطاعات المعنية في مجال حفظ الصحة و النظافة العمومية.
- نشر وتبليغ كل التدابير المتعلقة بحفظ الصحة والنظافة و مكافحة نواقل الامراض و بمختلف الوسائل خصوصا في المناطق النائية و المعزولة.

6. التكفل بنظافة المحيط و حماية البيئة الحضرية .

- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- السهر على تسيير مراكز الردم التقني بعنوان مشروع كنس ، رفع ، نقل وردم النفايات المنزلية وماشابهها.

تاسعا : نتائج البحث في واقع البيئة بمدينة شلغوم العيد :

رغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية التي تم تدعيمها بمؤسسات وهياكل خاصة في مجال الحماية و النظافة العمومية ، الا ان مدينة شلغوم العيد تعاني من اشكال التلوث المتعددة : التلوث المائي ، التلوث الهوائي ، التلوث الترابي ، التلوث الضوضائي ...وذلك لأسباب مختلفة وجود المناطق الصناعية بالقرب من التجمعات السكنية وكذا المحاجر ، توفر المدينة على مجموعة من الأسواق إضافة الى التلوث بالنفايات المنزلية المختلفة ، ومن خلال الملاحظات الميدانية وتحليل البيانات الخاصة والمقارنة بين التشريعات والمخططات والإجراءات المختلفة نجدها بعيدة نوعا ما عن واقع المجتمع لصعوبة تطبيقها ميدانيا ومتابعتها و عدم توفر المعلومات الكافية حول وضعية المجتمع ، إضافة الى عدم أو ضعف اهتمام المسؤولين المحليين بالمشكلات البيئية و جعلها من بين الأولويات ضمن المشاريع التنموية المختلفة ، ضف الى ذلك نقص الوعي البيئي لدى البعض من افراد المجتمع و امتناع البعض الاخر عن المشاركة في الحملات التطوعية في التنظيف او التشجير...الخ ، وكذا ضعف المساهمة الفعلية للجمعيات البيئية .

وفيما يلي يمكن تلخيص نتائج البحث في النقاط التالية :

- نقص الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع حيث تبين من خلال استعمال تقنية الملاحظة بالمشاركة ومن خلال التقارير و محاضر المعاينة نجد

ان اغلبية المشكلات البيئة ناجمة نقص الوعي البيئي التي يمكن تحديدها من خلال:

_ عدم احترام أوقات مرور الشاحنة لرفع القمامة .

_ الاعتداء على وسائل جمع القمامة (الحاويات) بالحرق او السرقة.

_ نقص المشاركة في الحملات التطوعية : تنظيف الاحياء ، التشجير إعادة التدوير....الخ

_ التخلص العشوائي من النفايات برميها في الأماكن العامة و الاودية و الشوارع او عبر نوافذ المنازل او السيارات بدل من وضعها في الحاويات الخاصة.

_ عدم احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

_ حرق النفايات المنزلية داخل الاحياء السكنية الذي يسبب تلوث في الهواء.

_ صب المياه المستعملة الناجمة عن الغسل و التنظيف مباشرة في الشارع مما يأدي الى انتشار الروائح الكريهة وانتشار الحشرات والقوارض.

محدودية تواجد منظمات المجتمع المدني و هي جمعيات غير ناشطة ، ذات توجه عام تعالج قضايا عامة.

- ضعف اهتمام المسؤولين المحليين بالمشكلات البيئية :

_ ضعف التنسيق بين السلطات المحلية وافراد المجتمع من اجل العمل على اشراك افراد المجتمع في وضع الحلول للمشكلات البيئية.

_ ضعف او انعدام التخطيط الذي يهتم بالبعد البيئي .

_نقص فعالية الدور الرقابي لتتبع أنشطة المؤسسات التي تعنى بالبيئة و تبيان نتائج أدائها الفعلي في مقابل الأداء المرغوب او المخطط له .

_نقص حملات التوعية و التحسيس بكل ما يتعلق بالبيئة و مشاكلها و كيفية حمايتها.

_عدم حصر و تشخيص المشاكل التي تعاني منها بيئتنا بدقة ، و تبيان تأثيراتها و مخاطرها من اجل تكثيف الجهود من اجل مكافحتها.

_نقص الإمكانات و الوسائل التقنية و الكفاءات البشرية لدى الهيئات العاملة.

_نقص في تأطير المصالح المكلفة بالنظافة سواء في عدد العمال او في التكوين.

- نقص الاهتمام بالمساحات الخضراء .
- عدم ردعية القوانين لحماية البيئة.

عاشرا : الخاتمة :

تعتبر قضية حماية البيئة والمحافظة عليها من مختلف اشكال التلوث من اهم قضايا العصر ، فقد اولت الجزائر أهمية كبيرة في مجال حماية البيئة من خلال اتخاذ إجراءات بالاعتماد على أجهزة متخصصة ، الا انها وحدها لا يمكن لها تحقيق الأهداف المرجوة الا اذا تطلب الامر اشراك افراد المجتمع ورغم ذلك مازالت المدن الجزائرية تعاني من مشكلة التلوث البيئي ، ومن خلال النتائج التي توصلت اليها تنوه الى ضرورة وضع مجموعة من التوصيات نذكر منها:

_ توفير الأجهزة والمعدات الحديثة للتخلص من جميع أنواع التلوث بطريقة غير مضرة بالإنسان والطبيعة.

_ إشراك السكان في إعداد البرامج التخطيطية وتفعيل دور المشاركة الشعبية في صنع القرارات من أجل إعداد إستراتيجية عند التخطيط تنطلق من الواقع الفعلي للمجتمع.

_ نشر الوعي البيئي بين افراد المجتمع بصفة عامة و أصحاب المصانع و المنشآت الحرفية و التجارية بصفة خاصة بأهمية المحافظة على البيئة.

_ الاهتمام بالمشاركة الشعبية من خلال اشراك الجمعيات ذات الصلة بتنمية المجتمع وحماية البيئة .

_ اشراك المواطنين حول اهم المشكلات البيئية و تلقينهم السلوكيات الحسنة و الإيجابية اتجاه البيئة.

_ اصلاح شبكات الصرف .

_ التخطيط الاستراتيجي لعملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب حاليا ومستقبلا.

_ حث افراد المجتمع على احترام توقيت مرور الشاحنات المكلفة برفع القمامة .

_ وضع حاويات للقمامة وتكون مصنفة حسب نوع القمامة مع حسن استغلالها و اختيار أماكن وضعها .

_ ضبط مخطط تسيير النفايات.

_ القيام بعمليات التشجير و برمجة حملات تطوعية .

_ وضع برنامج للتوعية بواسطة جميع الوسائل الإعلامية.

_ مراقبة ومعاينة المتسببين في النفايات الصناعية بطرق غير قانونية مع اخذ عين الاعتبار تصفية المياه قبل صبها في الاودية.

_ تنظيم النشاطات مصدر ازعاج في وسط المدينة.

_ نزع الأعشاب الضارة المتشردة داخل الوسط الحضري و المشوهة للمنظر العام و معالجة النقاط السوداء من نفايات هامدة و صلبة...الخ بمحيط العمارات و الاحياء السكنية مع تنظيف المساحات العمومية باشراك مختلف الجمعيات الفاعلة و رؤساء ولجان الاحياء.

_ القيام بعملية القضاء على الحشرات و القوارض و الفئران و الكلاب الضالة.

_ وضع برنامج عملي لمكافحة ناقلات الامراض في مختلف اطوارها.

_ انشاء جمعيات التي تهتم بالبيئة وذلك بتوفير المقر و الإمكانيات المادية و عدم تهميشها من طرف الدولة.

_ البحث عن الوصول إلى التوازن البيئي والحضري المرجو والارتقاء بمستوى المدن الجزائرية إلى المستوى العالمي، وفق نصوص قانونية تشكل أدوات التهيئة الحضرية ومختلف التشريعات والنصوص التي تحددها وتنظمها، وتطبيقها على الواقع والقائم على المزاوجة بين السند القانوني والجانب الإجرائي العملي.

الهوامش :

[1] ابن منظور : معجم لسان العرب ، لسان العرب ، بيروت ، لبنان ، ص 384.

[2] إبراهيم بظاظو و آخرون : السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ص ص 16_18.

[3] إبراهيم سليمان عيسى : تلوث البيئة أهم قضايا العصر- المشكلة والحل- دار الكتاب الحديث ، ط2 ، 2000 ، ص17.

[4] حسين عبد الحميد احمد رشوان : البيئة والمجتمع ، دراسة في علم اجتماع البيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص8.

5 صبحي حموي وآخرون : المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، الطبعة 4 ، بيروت ، لبنان ، 2013، ص 1306.

6 حسين عبد الحميد أحمد رشوان : البيئة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع البيئة- مرجع سبق ذكره، ص 24.

7زكرياء طاحون : التلوث خطر واسع الانتشار –مع التعرض لمشكلة السحابة السوداء- دار السحا للنشر و التوزيع ،القاهرة ، ط1، 2004،ص ص ، 85-86.

8راتب السعود : الانسان والبيئة –دراسة في التربية البيئية –دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن، 2007، ص52.

[9] هشام سبع : دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2015 ،ص28.

[10] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : البيئة والمجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25_26.

[11] محمد جاسم محمد شعبان العاني : التخطيط البيئي _ مشاكل البيئة وسبل معالجتها_ دار الرضوان للنشر و التوزيع ،عمان ،ط1 ،2014،ص162.

[12]ابن منظور : معجم لسان العرب ،دار المعارف ،القاهرة،ط1،ص1198.

[13] المعجم الوسيط: مكتبة الشروق الدولية ، اشراف د. شوقي ضيف ، مجمع اللغة العربية ،ط4، 2004، ص244.

[14] ثائر مطلق محمد عياصرة : مدخل الى التخطيط الحضري-المفاهيم و النظرية و التطبيق-الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن ،2015 ،ص29 نقلا عن Bettelheim ,s(1961)some basic planning problams,bombay,Asiapuplishing house,p 56

15 فؤاد محمد الصقار: التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1973 ، ص7.

[16]حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 185.

[17]أحمد النكلاوي –دراسة في علم الاجتماع الحضري-دار النهضة العربية ، القاهرة ،1973،ص ص 60،61.

[18]المرجع نفسه ، ص523.ثائر مطلق محمد عياصرة

[19] محمد عابد الجابري : قضايا في الفكر المعاصر- الفلسفة والمدينة- مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط1 ، 1997 ، ص11.

[20] السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري _ دار المعرفة الجامعية ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 313.

[21] محمد السيد عامر: المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2002، ص68.

[22] راتب السعود :الانسان والبيئة – دراسة في التربية البيئية – دار الحامد ، مصر، 2004 ، ص169.

[23] Benaceur youcef ,l'administration centrale de la protection de la nature ,faculté de droit université d'oran , إدارة : مجلةالمدرسة الوطنية للإدارة المجلد 10 العدد02 ، 2000 ، ص12.

*المرسوم رقم 65- 234 المؤرخ في 22 سبتمبر 1965 و المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ،الجريدة الرسمية ونشر في 28سبتمبر 1965، ص 862.

*المرسوم رقم 69_36 المؤرخ في 25 مارس 1969 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي .

[24] وناس يحي :الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام ، قسم الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، جويلية 2007، ص12.

[25] مرسوم 79_57 المؤرخ في 08 مارس 1979 يتضمن تكوين الحكومة ، الجريدة الرسمية ، عدد 11 المؤرخة في 13 مارس 1979.

[26] : قانون رقم 83_03 المؤررخ في 22 ربيع الثاني 1403 الموافق ل 05فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة الجريدة الرسمية ، المادة رقم 01.

[27] مرسوم رقم 84_ 12 مؤرخ في 22 يناير 1984 يتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة ، الجريدة الرسمية عدد 04.

[28] المرسوم 94_247 مؤرخ في 10اوت 1994 يحدد صلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و البيئية و الإصلاح الإداري ، الجريدة الرسمية ، عدد 1994/53.

[29] مرسوم رئاسي رقم 96_01 المؤرخ في 05 جانفي 1996 و المتعلق بكتابة الدولة للبيئة ، الجريدة الرسمية عدد01/ 1996.

[30] قانون رقم 03_10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية ، عدد 43 ، 2003.

[31] الجريدة الرسمية : عدد 43 م 9 ص 9.

[32] عادل عبد الرزاق رشيد : ندورة دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، 2005

[33] المادة 125 مكرر من أمر 96-13 المعدل و المتمم للقانون 83-17 المتعلق بالمياه ، الجريدة الرسمية عدد 1996/37.

[34] القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 .

[35] القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية عدد 77.

[36] يحي وناس : مرجع سبق ذكره

هشام سبع : دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث : دار الحامد للنشر

[37] و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 38.

[38] صالح وهبي : الانسان و البيئة و التلوث البيئي ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 2001 ، ص ص 282_283.

[39] نبيل رمزي : جدول الوعي و الوجود الاجتماعي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ،2000 ، ص 102.

[40] عرعار أنس : مشاركة السكان في حماية البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 8 ، جامعة باتنة ، ص 306.

[41] الديوان الوطني للإحصاء ، قسنطينة O.N.S.

[42] Direction de l'environnement : schéma directeur de gestion de déchets solides urbains de la commune , chelghoum laid , wilaya de Mila , avril 2007.

[43] حصيلة نشاطات مديرية الهيكل البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية و البيئة ، بلدية شلغوم العيد 2023 .